



المؤتمر الدولي الثلاثون/٢٠٠٧
30IC/07/10.1.3
الأصل: بالإنكليزية

المؤتمر الدولي الثلاثون للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا
٢٦-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

متابعة المؤتمر الدولي الثامن والعشرين

الجزء ٣:

تطبيق الهدف العام ٣ من جدول أعمال الأنشطة الإنسانية:
تخفيض تأثير الكوارث من خلال تنفيذ تدابير تخفيض خطر الكوارث
وتحسين آليات التأهب والاستجابة

وثيقة أعدها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

متابعة المؤتمر الدولي الثامن والعشرين

الجزء ٣:

**تطبيق الهدف العام ٣ من جدول أعمال الأنشطة الإنسانية:
تخفيض تأثير الكوارث من خلال تنفيذ تدابير تخفيض خطر الكوارث
وتحسين آليات التأهب والاستجابة**

يتمثل الهدف في حماية كرامة الإنسان والأرواح وسبل العيش من الآثار المدمرة للكوارث، بإدماج تخفيض خطر الكوارث في آليات التخطيط والسياسات الوطنية والدولية وتنفيذ التدابير العملية الملائمة للحد من الخطر، وبتنفيذ إجراءات قانونية وسياسية ملائمة لتسهيل وتعجيل الاستجابة الفعالة للكوارث، بغية الحد من خطر الكوارث وأثرها على السكان المهمشين والضعفاء.

١ - مقدمة

قدمت ٦٢ جمعية وطنية و ٢٩ حكومة أصداء بشأن الهدف العام الثالث، وقدمت أغلبية الفئتين معلومات تتصل بالمقصد النهائيين كليهما في إطار هذا الهدف. وقدم العديد معلومات محددة تتصل بكل إجراء مقترح، ولكن اقتصر البعض على وصف تنفيذ إجراء واحد أو إجراءات عديدة منها.

وعلى الصعيد العام، يمكن ملاحظة ميل الجمعيات الوطنية إلى الإبلاغ عن تدابير محددة على الصعيدين المحلي والوطني، فضلاً عن الصعيد الدولي، بينما تميل الحكومات إلى الإشارة إلى القضايا العامة وإلى وصف التدابير التي تبذلها في سياق حكومي دولي آخر أو أطر أو خلفيات أخرى.

ومن العموميات واسعة النطاق أن الجمعيات الوطنية تميل إلى التشديد على أبرز جوانب التعاون مع الحكومات، بينما لا تحتوي تقارير الحكومات إلا على عدد أقل من الإشارات إلى الجمعيات الوطنية أو غيرها وعلى وجه التحديد الإشارة إلى المنظمات. ويشمل استثناء ذلك عدد من الإشارات إلى آليات التعاون الحكومي الدولي المصممة على وجه الخصوص للعمل المتعلق بالكوارث.

الهدف النهائي ٣-١- الإقرار بأهمية الحد من خطر الكوارث واتخاذ تدابير لتقليل أثرها على المجموعات السكانية الضعيفة

٣-١-١ ينبغي للدول تنقيح تشريعاتها وسياساتها القائمة، وفقا للاستراتيجية الدولية للأمم المتحدة للحد من الكوارث،- بحيث تدمج استراتيجيات الحد من الكوارث إدماجاً تاماً في جميع أجهزتها القانونية والسياسية والتخطيطية من أجل معالجة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية التي تؤثر في الحساسية للكوارث.

يتواصل تعزيز روابط الحد من خطر الكوارث مع الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى عبر مشاركة أمانة الاتحاد الدولي^١ في الفريق الخاص المشترك بين الوكالات المعني بالحد من الكوارث.

ومن بين الدول التي قدمت معلومات تتصل بهذا البند، أبلغ معظمها عن

مراجعة تشريعاتها والسياسات المطبقة فيها. وفي العديد من هذه الحالات، يبدو أن التركيز على تلك المراجعات انصب على تحسين قدرات الاستجابة وفي الوقت نفسه إدخال فكرة الحد من الخطر كبعد من أبعادها، بالإشارة على وجه الخصوص إلى منظمات الدفاع المدني ومنظمات مماثلة.

وبين العديد منها التدابير الرئيسية التي اتخذت لربط مواجهة الكوارث والحد من خطرهما بالشؤون البيئية وحماية الموارد الطبيعية، بينما راعى بعض منها ضرورة الحد من التعرض للأخطار التكنولوجية والأحداث الإرهابية أيضاً.

وبينما تُبلغ بعض الدول عن سنّ تشريعات جديدة تتصل بإدارة الكوارث و الحد من خطرهما، يشدّد العديد منها على العمل المنجز للتوصل إلى دمج القواعد والتنظيمات السارية على مختلف الأصعدة في بلدانها، مثل القانون الاتحادي والترتيبات الإقليمية والإجراءات المحلية كافة التي تنظم مواجهة حالات الطوارئ. وفي حالة واحدة، كانت التغييرات التي أدخلت قد صُمّمت أيضاً على وجه التحديد للتوصل إلى زيادة مشاركة المجتمعات المحلية في الحد من خطر الكوارث والاستجابة للطوارئ.

وبالمثل، تذكر بلدان عديدة مشاركة جمعياتها المحلية في آليات الحد من الكوارث والاستجابة للطوارئ والتعاون مع الدفاع المدني وتلاحظ أن نظام الدفاع المدني يعتمد على التخطيط للطوارئ والتأهب لمواجهتها بالتعاون بين خدمات الطوارئ والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية.

ويشير عدد من الردود بصراحة إلى المؤتمر العالمي بشأن الحد من الكوارث المعقود في كوبي/ هيوغو باليابان وإلى إطار عمل هيوغو لفترة الأعوام ٢٠٠٥-٢٠١٥ بوصفهما مصدراً مهماً استرشدت به المبادرات المحلية، ويربط بينه وبين الاهتمام السياسي رفيع المستوى بقضايا الحد من خطر الكوارث في بلدانها. ويبدو أن اجتماع هيوغو حفز النقاش والعمل معاً وجعل الصلات بين الأولويات المحلية والتعاون الدولي والاستراتيجية الدولية للأمم المتحدة للحد من الكوارث بوصفها أداة أوضح.

وبالنسبة لعدد كبير من الدول، جرّ تنقيح التشريعات والسياسات المتعلقة بالحد من خطر الكوارث، فضلاً عن التحليلات الداخلية والتقييم وأنشطة البحث في أعقاب الاجتماعات والاتفاقيات الدولية. ويتواصل بذل الجهود عبر آليات التنسيق المشتركة بين الوزارات والقطاعات التي تبلورت وأبلغ عنها ممثلو الدول والجمعيات الوطنية على السواء.

توخياً للبساطة سيشار في هذه الوثيقة إلى أمانة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بما في ذلك هيكلها وتمثيلها في الميدان بكلمة "الأمانة"

وفي المؤتمر العالمي للحد من خطر الكوارث اعتمدت ١٦٨ دولة مشاركة خطة عشرية اقترحت مبادئ إرشادية وأولويات للعمل ومنهجية عملية يمكن للمجتمعات الضعيفة أن تطبقها كيما يتسنى لها الصمود في وجه الكوارث. ووفقاً للهدف النهائي ٣-١-١ فإن إطار عمل هيوغو المرتبط بالاستراتيجية الدولية للأمم المتحدة للحد من الكوارث، أجرى العديد من الدول دراسات بشأن تقدير خطر الكوارث. وعلاوة على ذلك، تجري دراسات خاصة تتعلق بمواطن الضعف لدى المجتمعات وسبل عيشها (وما يسمى "بالبنية التحتية الحيوية") (ألمانيا).

واتخذت خطوات قانونية وتنظيمية لحماية البشر والأراضي الوطنية والثروات الطبيعية مع التركيز بشكل خاص على إدارة حالات الطوارئ (جزر كوك وبلجيكا واليابان) والحد من خطر الكوارث (نيكاراغوا وغواتيمالا وبلغاريا وفرنسا والنمسا). ويتوقع تنفيذ أنشطة تحديد مخاطر الكوارث والرصد ونظم الإنذار المبكر وبرامج التدريب عن طريق الخدمات الأساسية والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية. وغالباً يمكن أن تناط بمركز وطني ولاية المسؤولية العامة لتنسيق الإشراف على الأنشطة والأهداف والمشاريع في حالة وقوع حوادث أو كوارث كبرى (مثل إدارة الحماية المدنية والتخطيط لحالات الطوارئ في النرويج).

٣-١-٢ ينبغي للسلطات الحكومية اتخاذ التدابير العملية الملائمة للحد من خطر الكوارث على المستويين المحلي والوطني، ويشمل ذلك الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والبيئية واستخدام الأرض، والتخطيط الحضري الملائم، وإنفاذ قوانين البناء. كما ينبغي للدول، بالتعاون مع الجمعيات الوطنية وسائر الوكالات المعنية، تنظيم برامج لرفع الوعي بخطر الكوارث، وبرامج توعية الجمهور العام، وتنفيذ نظم للإنذار المبكر، والتخطيط للطوارئ المحتملة، والتدريب على إدارة الكوارث وغيرها من تدابير التخفيف والتأهب، التي تستند إلى تقييم درجة الخطر والضعف والقدرات.

التدابير العملية للحد من خطر الكوارث على الصعيدين المحلي والوطني (مثل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والبيئية واستخدام الأرض، والتخطيط الحضري الملائم، وإنفاذ قوانين البناء).

تنظيم برامج الوعي بخطر الكوارث وتوعية الجمهور العام و تنفيذ نظم الإنذار المبكر والتخطيط للطوارئ المحتملة، والتدريب على إدارة الكوارث وغيرها من تدابير التخفيف والتأهب، التي تستند إلى تقييم درجة الخطر والضعف والقدرات.

واضطلع عدد كبير من الجمعيات الوطنية بتقييم مواطن الضعف والقدرات، واستخدمت الجمعيات الوطنية هذا التقييم كأداة لحصر وتحليل خطر الكوارث ومن أجل التخطيط لبرامج التأهب لمواجهة الكوارث والحد من خطرها على الصعيد المحلي. وهناك ما يربو على ١٥٠ ميسر/ مساهم في تقييم مواطن الضعف والقدرات في جميع أنحاء العالم يعملون بصفقتهم مسؤولين عن الموارد في الجمعيات الوطنية ويضطلعون بتقييم مواطن الضعف والقدرات. ومن الناحية العملية يستخدم العديد من عمليات التقييم كعناصر تسترشد بها الجمعيات الوطنية لتعزيز العمل في مجالي التأهب لمواجهة الكوارث ومواجهتها.

وجرى تقييم أوجه الضعف والقدرات على صعيد المجتمعات المحلية في المناطق شديدة التعرض للخطر في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي الأمر الذي مكن الجمعيات الوطنية بدورها من تنفيذ تدابير ملائمة للحد من خطر الكوارث في مجتمعاتها المحلية. وارتبطت عمليات التقييم تلك بالتخطيط لمواجهة الكوارث على الصعيد الوطني. وتشمل مشاريع أخرى زراعة الحدائق للمنازل أو مشروعات أسرية للأمن الغذائي على نطاق صغير في مناطق يزداد فيها معدل انتشار فيروس الإيدز في ليسوتو وسوازيلاند ومشروعات البنية التحتية صغيرة الحجم في المناطق الريفية في نيبال.

وحددت الأمانة فرق الفروع لمواجهة الكوارث والفرق الوطنية لمواجهة الكوارث كأولويات لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. وبدعم من الإدارة البريطانية للتنمية الدولية، تم وضع إطار للجمعيات الوطنية من أجل حصر احتياجاتها ووضع برامج شاملة للتدريب الأساسي يجري حالياً اختبارها.

ولتعزيز نظم الإنذار المبكر، واصل موظفو الأمانة الانخراط في منهاج الإنذار المبكر الدولي للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، ومجمع المحيط الهندي علاوة على العمل مع منظمة الأرصاد الجوية. وتدرس حالياً خطوات محددة لتعزيز الصلة بين العناصر العالمية لنظم الإنذار المبكر لمواجهة الأخطار المتعددة وتطوير نظام الإنذار المبكر على الصعيدين المحلي والوطني. ويعتبر التعاون بين منظمات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومكاتب الأرصاد الوطنية بوصفه وسيلة هامة للتقدم.

وعلاوة على ذلك، ومن خلال الدعم الذي يقدمه مكتب الاتحاد الأوروبي للشؤون الإنسانية لتمويل مشاريع تغطي مواضيع محددة، مكّنت نظم الإنذار المبكر، ومأوى الفيضانات ومخازن معدات الإغاثة المحددة المواقع سلفاً على الصعيدين المحلي والوطني مكنت الجمعيات الوطنية في جنوب آسيا من تقديم الدعم للمجتمعات المحلية المتضررة من جراء الفيضانات الناجمة عن الأمطار الموسمية. واتخذت الجمعيات الوطنية في البلدان المتضررة من الأعاصير في منطقة الكاريبي تدابير مكثفة لنظم الإنذار المبكر بغية إيواء الناس وتلبية احتياجات أولئك الذين فقدوا منازلهم و/ أو ممتلكاتهم.

والأمانة عضو نشط أيضاً في مجموعة المعرفة والتعليم التابعة لنظام الحد من خطر الكوارث. وعملت المجموعة على تشاطر أفضل الممارسات وسياسات التأثير وتنسيق الجهود من أجل مساندة المبادرات المحلية والوطنية. ولم توسع الجمعيات الوطنية كجمعية الصليب الأحمر الفيتنامي من عملها في مجال الحد من خطر الكوارث فحسب من خلال المدارس ولكنها أيضاً تشاطرت تلك التجربة، في عدد من المحافل العالمية بما فيها منهاج النظام العالمي للحد من خطر الكوارث الذي عقد شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٧.

بدأت الأمانة عام ٢٠٠٥ عملية تعزيز التخطيط للطوارئ ومواجهة الكوارث في الجمعيات الوطنية. ونفذت الوفود الإقليمية والجمعيات الوطنية التخطيط للطوارئ في أقاليم عديدة بالتعاون مع الأمم المتحدة وذلك لكفالة تمتع الجمعيات الوطنية بوضع جيد يسمح لها بتقديم المساعدة في عملية تخطيط اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على الصعيد القطري. وشاركت اللجنة في العديد من مهام التخطيط للتأهب لمواجهة الكوارث التي ينفذها فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق التي تنفذ بناءً على طلب الحكومات بتعاون وثيق مع الجمعيات الوطنية في البلدان المعنية (جورجيا وطاجيكستان). وشاركت الأمانة في عمل فريق العمل الخاص المعني بالكوارث الطبيعية التابع لفريق عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، الذي قدم تقريراً وتوصيات إلى فريق العمل في شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٥. واستحدثت أداة للتقييم الذاتي وإرشادات استندت بدرجة كبيرة إلى نموذج الاتحاد الدولي الرامي إلى تعزيز التخطيط المشترك لمواجهة الكوارث وحالات الطوارئ على الصعيدين الإقليمي والقطري بين أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

ووضح الاتحاد الدولي وأمانته بمواجهته الفعالة للكوارث (٤٢٠ كارثة عام ٢٠٠٦)، القوة الكبيرة التي تتمتع بها حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر في تواجدها على صعيد المجتمع المحلي وتقديم الدعم للمجتمعات المحلية في الحد من خطر الكوارث. واستخدمت كل الطائفة العريضة لأدوات مواجهة الكوارث والتأهب والإمداد والدعم وأدوات التدريب الأخرى بطريقة متماسكة للتأثير إيجاباً ومساندة الجمعيات الوطنية في قدراتها على مواجهة الكوارث.

ومثال على عمل العناصر العديدة للحركة هو مبادرة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بإنتاج دليل عن "أساليب البناء وتشبيد بنايات من طابق أو طابقين" الذي أنتج في باكستان، بعد الزلزال. وترجم هذا الدليل لمساعدة المجتمعات المحلية في تشبيد أبنية تقاوم الزلازل.

وتم أخذ أنواع المخاطر المختلفة التي حُددت بنظر الاعتبار وشفعت بجداول أو مؤشرات لقواعد البيانات. ونظام وضع الخرائط متطور في فرنسا وبلجيكا والكونغو. ويجري ضمان رصد ظواهر المخاطر بقياسات للهياكل والنظم. ويطبق الأسلوب نفسه بالنسبة للبراكين والزلازل والانهيارات الثلجية والتجاويف الجوفية ومستوى سطح البحر في فرنسا. وفي أيسلندا، استُحدثت برامج محاكاة مختلفة عن طريق الحاسوب مما يمكن جميع أصحاب المصلحة من تقييم الوقت المطلوب لمواجهة الكوارث الطبيعية كانهجار البراكين على سبيل المثال.

وتم تنفيذ تدابير وتعزيزها بما فيها تعزيز الإسكان وتشديد أبنية مصممة خصيصا لمقاومة الكوارث وتحسين البنية التحتية لمراقبة حدوث الفيضانات وتشجيع البرامج الرامية إلى تمكين المجتمعات المحلية من مقاومة الكوارث في ميدان استخدام الأراضي والتخطيط الحضري.

وتستخدم الجمعيات الوطنية بصفقتها جهات مساعدة للسلطات العامة، نماذج التأهب لمواجهة الكوارث والإغاثة. وتتسق أنشطتها مع سياسات التخطيط لنظام الدفاع المدني القطري، الذي تشكل الجمعيات الوطنية جزءاً لا يتجزأ منه في معظم الأحيان، وتتماشى مع النهج المحدد في إستراتيجيات الحركة. وتستند التدابير العملية على معلومات تقدمها الأجهزة الحكومية المسؤولة عن حماية البيئة والتخطيط الحضري. ويُنفذ التخطيط لحالات الطوارئ على صعيد الفروع المحلية، استناداً إلى تقييم أوجه الضعف والقدرات. وعلى سبيل المثال، وضع الصليب الأحمر الفنلندي عام ٢٠٠٧ أداة جيدة لتقييم أوجه الضعف والقدرات للفروع، بغية الكشف عن المجموعات الضعيفة واستحداث أدوات للعمل لا في حالة وقوع الكوارث فحسب ولكن من أجل تعزيز قدرات المجموعات الضعيفة أيضاً قبل وقوع الكوارث.

وفي سياق برنامج التأهب لمواجهة الكوارث، تُنظم الجمعيات الوطنية تدريباً منتظماً للمتطوعين والموظفين. وفي سبيل الاضطلاع بالإدارة والتنسيق في حالات وقوع الكوارث مع عناصر تحليل الخطر، فلا بد من التقييم ومن التمارين العملية (ألبانيا وبلغاريا وصربيا وكرواتيا وفرنسا وشيلي). ويشارك عدد كبير من الجمعيات الوطنية في الأنشطة التي تتعلق بالتوعية بأخطار الكوارث وبرامج توعية الجمهور العام عبر تقديم المساعدات التعليمية والتقارير التلفزيونية وأدوات أخرى لوسائل الإعلام والمؤتمرات. وعلى سبيل المثال، يحضر برنامج التدريب على الإسعافات الأولية للصليب الأحمر الكندي ٥٠٠ ألف مواطن كندي كل عام. بينما أصدر الصليب الأحمر الفنلندي والصليب الأحمر الكرواتي كتيبات خاصة بالجمعيتين بشأن الإغاثة في حالات الكوارث.

ويشارك بعض الدول والجمعيات الوطنية في دعم البرامج في الخارج. وساعد الصليب الأحمر البريطاني بشكل فعال الأمانة والجمعيات الوطنية في برامجها الرامية إلى مكافحة الفقر في جنوب آسيا والجنوب الإفريقي والشرق الأوسط، بما في ذلك إدارة الكوارث. ويدعم الصليب الأحمر الأسترالي طائفة عريضة من برامج التأهب للكوارث ومواجهتها في منطقة آسيا والمحيط الهادي، وخاصة عبر بناء قدرات الجمعيات الوطنية في المنطقة.

وأبلغ الصليب الأحمر في بربادوس والصليب الأحمر الأرمني عن تدابير محدودة في الوقت الراهن، (بسبب انعدام التمويل) واستحالة مواصلة أنشطة تقييم أوجه الضعف والقدرات التي استُهلكت من قبل.

٣-١-٣ حث الدول على العمل، بالتعاون مع الجمعيات الوطنية، على جعل الحد من الخطر أحد العناصر المركزية في خطط التنمية الوطنية، وفي استراتيجيات الحد من الفقر، وخطط الانتعاش بعد الكوارث، سواء في أقاليمها أو من خلال مساعدات التنمية والتعاون التي تقدم على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف أو إقليمي، مع التركيز بشكل خاص على الحد من ضعف المجموعات السكانية في المناطق المعرضة للخطر، أو المعرضة على نحو آخر بسبب الفقر أو التهميش أو التمييز أو الاستبعاد الاجتماعي.

وبينما أحرز تقدم في كفالة الحد من خطر الكوارث عبر سياسة الاتحاد الدولي بشأن إدارة الكوارث، إذ يجري في الوقت الراهن استعراض مسودة منها، كثفت الجمعيات الوطنية من جهودها بغية إدراج إستراتيجيات الحد من خطر الكوارث في برامجها فضلاً عن خطط حكوماتها المحلية والوطنية. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مثلاً، أصبحت استراتيجية "المجتمعات المحلية الأكثر أماناً

وصحة" في صميم الإستراتيجيات الإنمائية الإقليمية لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر بينما تشكل إستراتيجية "العمل للبناء من جديد بشكل أفضل" الرامية إلى تقليل المخاطر في المستقبل إستراتيجية مركزية للتخطيط من أجل الانتعاش في العمليات تتراوح من كارثة تسونامي في المحيط الهندي عام ٢٠٠٤ إلى الفيضانات التي اجتاحت موزامبيق عام ٢٠٠٧. واتخذت الأمانة خطوات كذلك، تشمل التدريب في مجالات الإغاثة والانتعاش، وإيضاح كيف يمكن تعديل إستراتيجيات مواجهة أجل التصدي لمخاطر أطول أجلاً.

من أجل دعم العمليات الحكومية، اتخذ الصليب الأحمر الكمبودي خطوات لإدراج الحد من خطر الكوارث في إستراتيجيات مكافحة الكوارث. ومنذ المؤتمر العالمي بشأن الحد من خطر الكوارث في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، أعدت الدول في منطقة الإنديز إستراتيجيات، شملت جمعيات الصليب الأحمر الوطنية، في سبيل إنشاء نهج وطنية ترمي إلى متابعة إطار عمل هيوغو.

وبالإضافة إلى توفير الدعم المستمر لتعزيز القدرات العالمية الإقليمية والوطنية بغية مواجهة الكوارث، استثمرت الأمانة بشكل كبير في العمل على صعيد الأسر والمجتمعات المحلية من أجل الحد من خطر الكوارث. وتوفر برامج الحد من خطر الكوارث والتأهب للكوارث القائمة على المجتمعات المحلية استثماراً طويلاً الأجل في بناء القدرات وفي تقليل أخطار الكوارث. وقد أعدت من أجل دعم المجتمعات المحلية في تقييم قدراتها فضلاً عن مواطن الضعف فيها ولاستحداث تدابير ترمي إلى الحد من الخطر مثل التشجيع في المدارس على الحد من الخطر وإنشاء نظام الإنذار المبكر القائم على المجتمعات المحلية. وعلاوة على ذلك، مكن التخطيط لمواجهة الطوارئ والتخطيط لمواجهة الكوارث الجمعيات الوطنية في بلدان غرب ووسط أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية وأوروبا الوسطى ووسط وجنوب شرق آسيا المتضررة بالكوارث كيما تستعد بشكل أفضل.

وضمن إستراتيجيات الدول والجمعيات الوطنية على السواء، واستناداً إلى استبيان وطني عن خطر الكوارث، أدمجت جوانب مختلفة بغية الحد من الخطر في الاستجابة القطرية والتخطيط الإنمائي. وأدخلت المملكة المتحدة والمكسيك وبلغاريا وألمانيا وأوكرانيا والنرويج وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً قضايا الحد من خطر الكوارث في خططها الإنمائية الوطنية. وبفضل التخطيط الوافي والاستبيان ونظم الإنذار المبكر يمكن أن تحصل الحالات الاستثنائية على تأهب إضافي لمواجهة الطوارئ، ويمكن تنفيذ مراحل مختلفة للإنذار اعتماداً على تقييم خطر الكوارث. ومن الأهداف الرئيسية الأخرى: تعزيز قدرات المساعدات الفعالة للسكان المتضررين من جراء الكوارث، وزيادة قدرات السكان المحليين (المجتمعات المحلية) والتخفيف من آثار الكوارث باستحداث نظام فعال لإدارة الكوارث.

وتشجع إستراتيجيات الجمعيات الوطنية وتدعم البرامج المركزة والفعالة القائمة على المعارف والخبرات المحلية ضمن إطار الاتحاد الدولي ويدعم من أمانته في جنيف والوفود الإقليمية فضلاً عن الوفود الوطنية عندما يكون ذلك ملائماً. وهي تشارك في معظم الأنشطة الوطنية والمحلية: من إستراتيجيات الحد من الخطر القائمة على المجتمعات المحلية، والتأهب لمواجهة الكوارث وأنشطة تخفيف الخطر إلى مساعدة السكان المتضررين (مثل بلغاريا ولتوانيا) ومن الوقاية من الضعف بتنفيذ برامج سبل العيش (إثيوبيا وكينيا وسوازيلاند ورواندا وليسوتو) وتمكين الناس أنفسهم بتنفيذ برامج بناء القدرات (فنلندا).

وتركز خطط الانتعاش بعد الكوارث (الكونغو وبلجيكا وإيران وباكستان) أساساً على البنية التحتية وإدماج المتضررين (برامج لعودة النازحين ومعدات وتجهيزات لإحياء الأنشطة الزراعية بناء مدارس أمن ومرافق صحة والتأهب للكوارث القائم على المجتمعات المحلية). وأدخلت تعديلات عام ٢٠٠٥ على القوانين البلجيكية المعنية بالكوارث الطبيعية مما مكن من تقديم تعويضاً أسرع للمتضررين.

وتهدف برامج التعاون الدولي (المملكة المتحدة وسويسرا واليونان) إلى مساعدة الحكومات في البلدان النامية المعرضة للكوارث بدمج الحد من خطر الكوارث في عمليات التخطيط التي تضطلع بها. وتشمل عملية إستراتيجية تخفيف الفقر: أ) وضع إستراتيجيات لإدارة الكوارث بطريقة فعالة في مناطق معينة، ب) شراء وتوزيع بذور لضمان الأمن الغذائي، ج) تقليل أوجه الضعف لدى السكان عند وقوع الكوارث. ومن بين المناطق المعنية زامبيا وملاوي والكونغو وإندونيسيا وباكستان.

٣-١-٤ حث الدول بشدة على وضع الأولويات وتوفير الموارد لتنفيذ تدابير شاملة للحد من خطر الكوارث، بما في ذلك التدابير التي تتناول مسائل تغير المناخ واختلافه. وستزيد الجمعيات الوطنية من تعاونها مع الدول والخبراء في المناطق التي تشهد تغيراً مناخياً بهدف الحد من الآثار السلبية المحتملة على المجموعات السكانية الضعيفة. وفي ذلك، يمكن للجمعيات الاعتماد على التوصيات الواردة في التقرير المعنون: "التأهب لتغير المناخ"، على النحو الذي طلب في خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر الدولي السابع والعشرون عام ١٩٩٩.

وساهم مركز المناخ التابع للصليب الأحمر والهلال الأحمر (مركز المناخ) الذي يقع مقره في هولندا بالعديد من المشاركات في النقاش العالمي حول تغير المناخ؛ وشارك في كل المؤتمرات الرئيسية المتعلقة بتغير المناخ والحد من خطر الكوارث وفي عدد من محافل المتابعة الإقليمية. وعلاوة على ذلك يستمر التعاون في بلدان معينة مثل بنغلاديش وموزامبيق ونيكاراغوا وفيتنام. وظهرت فرص جديدة أيضاً عبر مبادرة عام ٢٠٠٥.

بناء القدرات التي استُهلّت منذ منتصف

يوصل مركز المناخ توفير فرص للجمعيات الوطنية في البلدان النامية لتحسين فهمها للآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ والطريقة التي يمكن أن تؤثر بها الظروف الجوية القصوى التي يمكن أن تلحق أضراراً بالمجموعات السكانية الضعيفة. ولذلك، استهل برنامجاً يتكون من ٤ خطوات وهو "التأهب لتغير المناخ - فهم أخطار تغير المناخ ومعالجتها" الذي نُفذ عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. ويتسم البرنامج بالمرونة ويتكيف مع احتياجات كل جمعية وطنية ويجري تنفيذه بالتنسيق الوثيق مع الأنشطة العادية لإدارة الكوارث. وباستكمال كل خطوة من البرنامج يمكن للجمعيات الوطنية أن تقرر ما إذا كانت ترغب بالانتقال إلى الخطوة التالية ومتى ستنتقل. وللمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقع

<http://www.climatecentre.org/>

وتشهد دول عديدة عملية إنشاء إطار وطني للتعاون بين القطاعات وإشراك كل أصحاب المصلحة ذوي الصلة في محاولة لسد ثغرات المعلومات المتعلقة بتغيير المناخ وتحديد ما هو مطلوب في سبيل التكيف لمواجهته.

ويشكل رفع وعي الجمهور العام فضلاً عن وعي صانعي القرارات (ألمانيا وفرنسا واليابان والكونغو وبلجيكا والنرويج وبنما وجمهورية كوريا) تحدياً رئيسياً لجميع السلطات ذات الصلة والجمعيات الوطنية، وبذلك يمكن التأثير على نتائج تغيير المناخ خارج الإقليم الوطني وبداخله.

وتشمل أيضاً الأدوات المالية التي ترمي إلى المساعدة على تفادي وقوع الكوارث والتأهب لها والمحافظة على الأرض والانتعاش بعد الكوارث وإعادة التأهيل قضايا تتصل بتغيير المناخ. ويلتزم قليل من الدول (فرنسا والمملكة المتحدة وهولندا) بنهج أكثر تكاملاً بين خطط تقليل أخطار الكوارث وتغيير المناخ. ولدى هولندا برنامج لتقديم المساعدة في مجال تغيير المناخ وهي تساند أيضاً صندوق أقل البلدان نمواً للتكيف لتغيير المناخ والصندوق الخاص لتغيير المناخ، اللذين يديرهما المرفق البيئي الدولي (بمبلغ ١٢,٦٠٠,٠٠٠ يورو معاً). وقد أدرجت المملكة المتحدة شواغل تقليل أخطار الكوارث في باب تغيير المناخ. وعلاوة على ذلك تنفذ الإدارة البريطانية للتنمية الدولية عمليات حصر مشتركة لتغيير المناخ/ الحد من أخطار الكوارث في العديد من البلدان المعرضة للكوارث من أجل تحديد الثغرات والجوانب التي يمكن تمويلها (تقدم الإدارة ما يزيد على ١٤ مليون جنيه إسترليني لتعزيز قدرات النظام الدولي بغية دعم الحد من خطر الكوارث وما يزيد على ١٣ مليون جنيه إسترليني لعمل المنظمات غير الحكومية في مجال الحد من أخطار الكوارث).

وحتى إن تم الاعتراف بقضايا تغيير المناخ في جميع أنحاء العالم، لا بد من المزيد من الدراسة والتخطيط للعمل من أجل تنفيذ الأنشطة في المستقبل، على صعيد الخدمات الاجتماعية ومواجهة الكوارث على السواء. إن انعدام التمويل أو انعدام سياسة موحدة في الوقت الراهن (الإكوادور وجورجيا) لا يزال يمنع بعض الدول والجمعيات الوطنية من إتباع نهج ذي صلة.

٣-١-٥ ينبغي للدول، إقراراً بأهمية الدور المساعد والمستقل الذي تقوم به الجمعيات الوطنية تجاه السلطات العامة في توفير الخدمات الإنسانية في مجال إدارة الكوارث، أن تتفاوض مع الجمعيات الوطنية لتحديد أدوار ومسؤوليات واضحة فيما يتعلق بأنشطة الحد من خطر الكوارث وإدارتها. وربما يتضمن ذلك تمثيل الجمعيات الوطنية في الأجهزة المختصة بالسياسة الوطنية والتنسيق كشريك متعاون مع الدولة. كما ينبغي للدول أن تتخذ تدابير قانونية وسياسية محددة لدعم الجمعيات الوطنية ومساعدتها في بناء قدرتها التطوعية والمجتمعية المستدامة، وبخاصة تعزيز مشاركة النساء في مجالات الحد من خطر الكوارث وإدارتها.

جمع المؤتمر العالمي للحد من خطر الكوارث الدول والمجتمع الإنساني الدولي بما فيه الاتحاد الدولي وأمانته من أجل مناقشة تنفيذ الحد من خطر الكوارث. ويقترح إطار عمل هيوغو تعزيز قدرات البلدان المعرضة للكوارث من أجل التصدي للأخطار والاستثمار في التأهب للكوارث على نطاق واسع. وصادق مجلس إدارة الاتحاد الدولي على الإطار وشهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ وافقت الهيئة العامة بسيول على أن يكون الحد من خطر الكوارث أحد جوانب التركيز على جدول الأعمال العالمي للاتحاد الدولي^٢.

^٢ يتضمن جدول الأعمال العالمي للاتحاد الدولي أربعة أهداف: تقليل عدد حالات الوفاة والإصابة والآثار المترتبة على (١) الكوارث (٢) الأمراض وحالات الطوارئ الصحية (٣) زيادة القدرة على التصدي لأكثر حالات الاستضعاف إلحاحاً و (٤) نشر احترام التنوع وكرامة الإنسان والحد من التعصب والتمييز والاستبعاد الاجتماعي.

ومنذ عام ٢٠٠٥ ساهم عدد من الجمعيات الوطنية، ولاسيما جمعيات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادي في عمليات وطنية وإقليمية وعالمية بغية متابعة إطار عمل هيوغو. وتشارك الدول النامية الجزرية الصغيرة في المحيط الهادي في خطة إدارة الكوارث الإقليمية التي جرى تنسيقها عبر لجنة العلوم الجيولوجية التطبيقية في المحيط الهادي، ويشارك على سبيل المثال الهلال الأحمر البنغلادشي في خطة الحكومة الوطنية الشاملة لمواجهة الكوارث.

وجرى تعزيز التنسيق والتعاون والشراكات الإستراتيجية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين داخل المجتمع الإنساني، مع التركيز خصوصاً على تبادل المعلومات في حالات الطوارئ. وتشارك الأمانة بنشاط في مختلف فرق العمل الخاصة المشتركة بين الوكالات التي تشكلت لتشاطر المعلومات بشأن النقاط الساخنة "لأخطار الكوارث"، ونظم الإنذار المبكر والتنسيق المحسن أثناء الكوارث. ومثل الأمانة في العديد من فرق اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ولاسيما فريق العمل الفرعي المعني بالتخطيط للطوارئ والتأهب لمواجهة الكوارث. ومن النتائج الهامة لهذا التنسيق موقع HEWS أي موقع الإنذار الإنساني المبكر، الذي يعرض آخر التوقعات الجوية والتقارير والنذر بشأن الجفاف والفيضانات والعواصف المدارية وتفشي الجراد وظاهرة النينيو والزلازل والأنشطة البركانية. ومن المهام الرئيسية الأخرى تشاطر إدارة فريق العمل الخاص المعني بالكوارث الطبيعية مع إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة. ويهدف فريق العمل الخاص إلى تحسين التنسيق في الكوارث الطبيعية بين وكالات الأمم المتحدة والاتحاد والمنظمات غير الحكومية، بناءً على نتائج الدراسات الرائدة الخمس التي تم القيام بها.

لا تزال التدابير القانونية والسياسية لدعم الجمعيات الوطنية في بناء قدرات المتطوعين الشباب المستدامة والمجتمعات المحلية، ولاسيما في تشجيع مشاركة المرأة و الحد من الخطر وإدارة الكوارث من الأولويات.

يعترف بالجمعيات الوطنية بوصفها جهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني بموجب تشريعات أو اتفاقات وطنية. ومن هذا المنطلق وفيما يتعلق بأنشطة الحد من الخطر وإدارة الكوارث، يشارك معظمها في عمليات الحوار المنظم والتخطيط على الأصعدة الوطنية والإقليمية والمحلية المتعلقة بالتأهب لمواجهة الكوارث وأنماط الإغاثة.

وبالتعاون الوثيق مع الأجهزة الحكومية فإن الجمعيات الوطنية التي يعترف بها كمرافق عامة تؤدي أدواراً تكميلية للدول (سلطات لتأهب لمواجهة حالات الطوارئ والحماية المدنية الوطنية). ويشارك عدد كبير في أجهزة السياسات الوطنية والتنسيق بوصفها شركاء في التعاون: شارك الصليب الأحمر في اليوسنة والهرسك في إعداد قوانين تتعلق بالحماية والإنقاذ على مستوى الدولة؛ تم إدماج الصليب الأحمر البنمي في النظام الوطني للدفاع المدني؛ والصليب الأحمر الأسترالي عضو في المجلس الاستشاري للمعوقين واللجان الفرعية للانتعاش من الكوارث. وتعمل جمعيات وطنية أخرى لا تشارك مباشرة في صياغة السياسات الوطنية (قبرص)، بشكل وثيق مع أصحاب المصلحة من الحكومات والقطاع الخاص، على الحد من المخاطر وإدارة مواجهة الكوارث.

قدم العديد من المقترحات للحكومات بغية تحديد أدوار ومسؤوليات الجمعيات بوضوح أكبر في خطط الكوارث الحكومية. واضطلع الصليب الأحمر الكندي والصليب الأحمر البلجيكي بمشاورات موسعة بشأن دور الجمعية الوطنية المساعد في المسؤوليات الحكومية. ويهدف الصليب الأحمر الكندي إلى مراجعة النظام الأساسي والتشريع الملزم، الذي يساند دور الجمعية الوطنية في الاضطلاع بذلك العمل. وعلاوة على ذلك، ترمي النتيجة الرئيسية البلجيكية إلى تنفيذ خطة استثمار طويلة الأجل مع تخصيص ميزانية لتحديث الهياكل الأساسية لإدارة الكوارث.

إن مشاركة الموظفين والمتطوعين ومن ثم تدريبهم تشكل عنصراً من كل مرفق للعمل ضمن الجمعيات الوطنية بطريقة عملية. ونسبة النساء في عدد كبير من قاعدة المتطوعين في الجمعيات الوطنية عالية بشكل خاص. وفي إطار تعزيز المنظمات، تم إيلاء الانتباه إلى استقطاب وتدريب متطوعين قادرين.

وفي قانون الصليب الأحمر البلغاري، الذي اعتمده البرلمان البلغاري، يتحدد دور الصليب الأحمر البلغاري في بناء قدرات المتطوعين والمجتمعات المحلية بطريقة مستدامة، ولاسيما في تشجيع مشاركة المرأة و الحد من المخاطر وإدارة الكوارث بطريقة واضحة.

٣-١-٦ سوف تعمل مكونات الحركة، بالتعاون مع الدول، على إعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى بناء قدرات مستدامة ورفع هذه الجهود، وتحسين الأداء في مجال الحد من خطر الكوارث، بما في ذلك إدارة الكوارث وأنشطة رفع الوعي والدعم النشط على المستويات المحلية والوطنية والدولية. وسيضمن ذلك التشديد على تكوين شراكة فعالة وشاملة مع المجموعات السكانية التي تعيش في المناطق المعرضة للكوارث أو الضعيفة على نحو آخر بسبب الفقر أو التهميش، أو الاستبعاد الاجتماعي وغيرها من أشكال التمييز، وسيشمل ذلك جميع الشركاء ذوي الصلة.

وتعززت قدرات الجمعيات الوطنية على مواجهة الكوارث عبر التدريب واستحداث أدوات الاستجابة ومخزون الإمدادات والدعم ونظمها. وبالإضافة إلى ذلك، استحدثت الأمانة أدوات لحصر الكوارث، في حالات معينة، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بغية تمكين الجمعيات الوطنية من تحسين قدراتها على إدارة الكوارث.

أعد الأمانة عدداً من البرامج المحددة لبناء القدرات في مجال الحد من

أخطار الكوارث. وشمل ذلك دعم برنامج يرمي إلى الحد من خطر الكوارث لمدة ثلاثة أعوام تموله حكومة المملكة المتحدة (إدارة التنمية الدولية) والصليب الأحمر البريطاني في الجنوب الأفريقي وجنوب آسيا. وقدم الدعم إلى سبع جمعيات وطنية لبناء القدرات على المستوى المحلي لتخفيف خطر الكوارث واتخاذ تدابير أخرى تستند إلى المجتمعات المحلية من أجل تعزيز التأهب المحلي والوطني والإقليمي لمواجهة الكوارث فضلاً عن تعزيز الشبكات وتشاطر المعلومات الداخلية والخارجية لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وتهدف مبادرتان إضافيتان لبناء القدرات وهما برنامج مكتب الاتحاد الأوروبي للشؤون الإنسانية (تمويل حسب المواضيع) التي دخلت الآن مرحلتها الثانية إلى بناء القدرات عند مواجهة الكوارث ودعم الإستراتيجية المؤسسية التي تسعى إلى بناء قدرات إدارة مواجهة الكوارث بصورة أوسع خلال أربعة أعوام (٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠) مع التركيز على أفريقيا.

وبالإضافة إلى ذلك، وتمشيا مع قرار مجلس الإدارة الصادر في أديس أبابا شهر شباط/فبراير ٢٠٠٧، بشأن وضع برنامج عاملي من أجل أفريقيا، يجري وضع خطط متقدمة للبدء في برنامج كويل الأجل للأمن الغذائي مع ١٥ جمعية وطنية إفريقية. وسيستمر البرنامج لمدة خمس سنوات كتجربة وسيطلق رسمياً يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ كي يتوافق مع اليوم العالمي للحد من الكوارث.

ونفذت جمعيات وطنية عديدة بدعم من أمانة الاتحاد الدولي استعراضات أنية لعملياتها في مجال المواجهة. وتشير خلاصة تلك التقارير إلى أن التأهب للكوارث القائم على المجتمعات المحلية في تلك البلدان ينقذ الأرواح. وحشدت الجمعيات الوطنية التمويل لزيادة تطوير برامجها وجعلها مستدامة.

وتعطي الأدوات مثل "خصائص الجمعية الوطنية الفعالة" دفعة لتأهب أعضاء الاتحاد الدولي وتسمح لكل مستخدم طريقة أكثر انتظاماً لقياس تأهب كل منهم. ويكمن نجاح الأداة في تصميمها بوصفها أداة عمل ورصد للجمعيات الوطنية، واستخدامها من قبل الجمعيات كقائمة للتحقق تساعد على التخطيط ووضع البرامج في مجالي التأهب ومواجهة الكوارث. وتستخدم أيضاً من قبل الأمانة للتخطيط ولصيغة النداءات

الإقليمية ولإبراز الثغرات والأولويات. واستقطبت الأداة اهتماماً من مكتب الاتحاد الأوروبي لشؤون الإنسانية واستخدمت كنموذج لتقديم بيانات ومعلومات عن إدارة الكوارث في دراسة الأمم المتحدة المتعلقة بالكوارث الطبيعية فضلاً عن استعراض الاستجابة الإنسانية لإدارة الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة.

ويمثل تطوير القدرات القضية الأساسية في الحد من خطر الكوارث. ويشمل التعليم الفردي الذي يبدأ ضمن نظام التعليم (المدارس الابتدائية) لغاية التدريب على مستوى الخبراء والوعي العام المستمد من الحملات الجماهيرية فضلاً عن بناء القدرات المؤسسية.

إن أنشطة التدريب هي أكثر التدابير شيوعاً وفقاً لما أفادت به الجمعيات الوطنية. الغرض الهام لكل فرع عن فروع الجمعيات الوطنية هو أن يكون لديه عدداً ملائماً من العاملين المتطوعين المدربين على مواجهة الكوارث فشلاً عن الموظفين كذلك. ويركز هؤلاء أساساً على مواضيع مثل عمليات الإنقاذ الأساسي والإغاثة الإنسانية والإمداد والدعم وحصر الاحتياجات (أرمينيا ومصر وطاجيكستان وكازاخستان الخ).

وتمثل الفرق الوطنية لمواجهة الكوارث التي شرع فيها عام ٢٠٠٢ واكتسبت أهمية متزايدة كجزء من إستراتيجيات الجمعية الوطنية/الأمانة لتعزيز قدرات مواجهة الكوارث. ويتمثل هدف إنشاء الفرق الوطنية لمواجهة الكوارث هو توفير فريق أساسي على مستوى الجمعية الوطنية يأتي أعضاؤه من سكان البلد المعني يمتلكون مهارات في قطاعات مختلفة. وكفي تصبح هذه الفرق فعالة على أسن وجه في مواجهتها للكوارث، تعمل بالتعاون الوثيق مع وكالات حكوماتها وغيرها من المنظمات العاملة في إدارة الكوارث والموارد المتوفرة الدولية حسبما يكون ملائماً.

وفي العديد من البلدان مثل ألمانيا ومصر والنرويج انصب التركيز على الشراكات بين القطاعين الخاص والعام على المستويات المحلية والإقليمية والمركزية حيث تدير شركات خاصة معظم الهياكل الأساسية الحيوية. ومن الأفكار الرئيسية هي تشاطر أفضل الممارسات فضلاً عن استحداث أفكار جديدة بين مختلف المنظمات والسلطات العامة عبر المحافل التي تعمل بطريقة نشطة على تقليل أخطار الكوارث. وفي الوقت ذاته، فإن الأمانة تواصل تطوير ندائها العالمي المتعلق بإدارة الكوارث، بوصفه مفهوماً من المفاهيم المتعلقة بإدارة الكوارث "من المحلي إلى العالمي" بتيسير التضامن العالمي للحلول المحلية. ومن أجل التوصل إلى ذلك، بدأ تنفيذ النموذج التشغيلي الجديد للاتحاد بتقريب دعم إدارة الكوارث إلى جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وأعطى الاتحاد الدولي الأولوية لتوسيع أعماله مع المجتمعات المحلية المستضعفة في مجالات تعزيز الجوانب الصحية وتفاذي الكوارث وتقليل أخطارها فضلاً عن تحسين القدرات المحلية والإقليمية والدولية لمواجهة الكوارث وحالات الطوارئ الصحية العامة.

وعلى الصعيد الدولي، فإن البلدان المجاورة (النرويج وبولندا) وقعت اتفاقات بشأن التعاون وتقديم المساعدة في حالة حدوث كوارث طبيعية، وقدم أيضاً تمويل من الاتحاد الأوروبي. ونُشرت مشروعات دعم دولي عديدة أخرى (الحكومات والجمعيات الوطنية) لتعزيز القدرات وتحسين أداء المجتمعات المحلية الضعيفة في المناطق المعرضة لوقوع الكوارث (غرينادا والجزائر وهايتي وإندونيسيا وكولومبيا ومدغشقر).

وبغية زيادة الوعي، تشكل المعلومات الوسيلة الرئيسية لدعم السكان وزيادة صمودهم أمام كل ضروب المخاطر. وشُفعت الدراسات المتعلقة بالعوامل المؤثرة على الضعف لأخطار وتهديدات منتقاة بحلقات دراسية وعملية للمشاركين من كل العناصر الفاعلة ذات الصلة في ميدان الحماية المدنية. وبموازاة ذلك، أبرمت اتفاقات لإتاحة المعلومات للجمهور بشأن الشؤون المتعلقة بالحماية المدنية. وعلاوة على الإنذار، فإنها تقدم معلومات وإرشاد إلى الجمهور في حالة حدوث حالة من الطوارئ.

٣-١-٧ يدعم الاتحاد الدولي جهود الجمعيات الوطنية من أجل تقوية قدراتها في مجال الحد من خطر الكوارث من خلال التبادل المستمر للمعلومات عن أفضل الممارسات، وتعبئة الموارد والدعم النشط بشأن مسائل الحد من خطر الكوارث مع الدول وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية والوطنية، بما في ذلك القطاع الخاص.

واصل الاتحاد الدولي وأمانته المشاركة مع الأجهزة الإنسانية والإنمائية الرئيسية والأمم المتحدة والحكومات للتأثير على سياسيات وممارسات تخفيف خطر الكوارث. وبعد المساهمة بشكل هام في المؤتمر العالمي المعني بالحد من خطر

الكوارث في كوبي، أدى الاتحاد الدولي وأمانته دوراً له تأثير كبير عبر المحافل الإقليمية – بما فيها محافل مومباي وبيجين وثلاثة مناسبات أخرى في الأمريكتين – فضلاً عن المناهج الوطنية للنهوض بالالتزامات التي وردت في إطار عمل هيوغو. و أدت الأمانة دوراً هاماً في المنهاج العالمي الأول الذي عقد بجنيف في شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٧ حيث أعلن توسيعاً هاماً لعمله عبر الاتحادات العالمية التي جرى التخطيط لها بشأن تخفيف خطر الكوارث. وسيبدأ ذلك اعتباراً من شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧.

وتجدر الإشارة إلى أن الأمانة عضو في مجلس رصد الإدارة الذي يمثل المجتمع المدني وتعمل معه بنشاط. كما تقوم الأمانة بدور نشط في كل أوجهه التقنية مثل التعليم. كما تدعم الأمانة بنشاط فرق الصليب الأحمر والهلال الأحمر الإقليمية التي تقود التفكير الاستراتيجي والتخطيط مثل فرق عمل إدارة الكوارث وفرق التأهب للكوارث والحد من مخاطرها في شرق إفريقيا والجنوب الإفريقي والأمريكتين الخ.

استخدمت الأمانة وضعها كرائد في إدارة الكوارث عالمياً من أجل زيادة الوعي بالعمل الذي يضطلع به الأعضاء والمتطوعون، وإبراز القضايا التي تؤثر على عملها وتؤدي إلى مناقشات إيجابية حول تلك المواضيع الرئيسية. والأداة الرئيسية المستخدمة هي التقرير عن الكوارث في العالم.

ويُعتبر التقرير عن الكوارث في العالم مطبوع رفيع المستوى يحتوي على مشاركات ذات مصداقية لتقديم معلومات بشأن التأهب للكوارث وتقليل خطرها ومواجهتها والانتعاش منها. ويقدم حقائق وإحصاءات وتحليل ويستكشف اتجاهات.

وواصلت الأمانة كذلك توفير إشراف إداري على مشروع بروفنشن ProVention وهو عبارة عن جهاز رئيسي يتناول إدارة مخاطر الكوارث – ويشترك بفعالية في إصلاح نظام تقليل أخطار الكوارث. وعززت الأمانة الروابط مع المنظمات غير الحكومية، وخاصة عبر الصلات التي أُقيمت عن طريق برنامج الحد من المخاطر الذي تموله الإدارة البريطانية للتنمية الدولية.

وواصلت الأمانة إدارة البرامج التي تسعى إلى الحد من الخطر والتأهب للكوارث ومواجهتها والبرامج اللوجستية وتنسيق بناء القدرات عبر المناطق.

ويتمتع الاتحاد عبر الهياكل المحلية لجمعياته الوطنية بموقع جيد ضمن المجتمعات المحلية يسمح له بفهم الحقائق المحلية والمسارات التي تتغير بسرعة وتقييم قدرات المجتمعات المحلية ومواطن الضعف فيها. ويقدم الاتحاد الدولي المساندة مع الدراية (الأدوات والمعايير والإرشاد والسياسات) والموارد البشرية والمالية والفنية من أجل تنفيذ أنشطة الحد من مخاطر الكوارث.

وما انفك الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر يعمل على بناء قدرات الجمعيات الوطنية، بتدريب الموارد البشرية وتوفير المعدات الشخصية لفرق مواجهة الطوارئ (في البوسنة والهرسك على سبيل المثال). وجرى تمويل مختلف البرامج باستخدام تقييم مواطن الضعف والقدرات وإدارة الكوارث بدعم من الاتحاد الدولي (أرمينيا وبنما والسلفادور وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً). وأنشئت مراكز لإدارة الكوارث وجرى توفير أدوات الاستجابة الأساسية للكوارث لها والمستودعات ومخازن الأغذية ووسائل النقل ونظم الاتصالات (طاجيكستان).

علاوة على ذلك، شجع تنظيم فرق العمل والحلقات الدراسية في مجال الحد من خطر الكوارث (داخل الحركة أو إلى جانب ممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية) على مواصلة تشاطر المعلومات وتمكين المشاركين من معرفة أفضل الممارسات من بعضهم بعضاً.

الهدف النهائي ٢-٣ - تعزيز الاستجابة الدولية للكوارث من خلال دعم تجميع القوانين والقواعد والمبادئ المنطبقة على الاستجابة الدولية للكوارث وتطبيقها

لابد من تقديم مساعدة محايدة وغير متحيزة إلى جميع السكان المتضررين من جراء الكوارث دون تمييز وعلى أساس درجة الضعف والاحتياج. وقد أوضحت التجربة أن تحقيق هذا الهدف يعتمد إلى درجة كبيرة على الفهم الجيد للإطار التنظيمي الذي تقدم الاستجابة الدولية للكوارث في إطاره. وقد وجد في البحث العالمي الذي أجري كجزء من مشروع الاتحاد الدولي للقوانين والقواعد والمبادئ الدولية لمواجهة الكوارث أن هناك صكوكا كثيرة تستهدف تحسين الاستجابة الدولية للكوارث، ولكن ينعهد غالبا الوعي بها، ولا تنفذ على نحو متنسق.

تدابير محددة

١-٢-٣ يرحب جميع أعضاء المؤتمر بالعمل الذي قام به الاتحاد الدولي بالتعاون مع الجمعيات الوطنية والدول والأمم المتحدة وغيرها من الأجهزة لجمع القوانين والقواعد والمبادئ المنطبقة على الاستجابة الدولية للكوارث ودراسة فاعليتها، على النحو المشار إليه في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تعزيز فاعلية وتنسيق المساعدات الدولية في البحث الحضري والإنقاذ (A/RES/57/150)).

يتعلق التدبير المقترح الأول في إطار البند ٢-٣ بالعمل الذي يقوده الاتحاد الدولي الرامي إلى "جمع واختبار فعالية القوانين والقواعد والمبادئ المنطبقة على الاستجابة الدولية للكوارث" وهو موضوع يعود إلى التجربة العملية لكل منظمات مواجهة الكوارث من قِبَل تلك الجمعيات التي تعمل دولياً وتلك التي تعمل مثل

الجمعيات الوطنية التي يتمثل دورها الأساسي في بلدانها على السواء. وحيث أن القانون الدولي لمواجهة الكوارث يتناول التشريعات والعلاقات بين الدول، فإنه أيضاً موضع اهتمام قوي بين الحكومات فرادى أو ضمن تعاونها مع بعضها.

وعليه تفيد الجمعيات الوطنية بشأن عدد من الأنشطة والمبادرات التي تضطلع بها بالتعاون مع سلطاتها. وتتعاون نسبة عالية من الجمعيات الوطنية - التي تستند إلى دعمهم في عمل الاتحاد الدولي فيما يخص القانون الدولي لمواجهة الكوارث - مع السلطات الوطنية لدراسة الحالة القانونية الراهنة المتعلقة بمواجهة الكوارث المتصلة بالتشريعات فضلاً عن المنظمات الوطنية والدولية الأخرى التي تنشط في بلدانها.

ولذلك، وعلى سبيل المثال، قدم الصليب الأحمر البلجيكي إلى الأمانة جرداً بالقواعد الدولية المنطبقة في بلجيكا - فضلاً عن قواعد الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا، والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف والتشريعات المحلية البلجيكية. وفي هذا السياق، حدد الصليب الأحمر البلجيكي العناصر الوطنية والقواعد المنطبقة عليها، في حالة وقوع الكوارث الطبيعية في بلجيكا نفسها.

واصل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر عمله بتجميع القوانين القائمة، ولاسيما عبر إعداد قاعدة بيانات قائمة على شبكة الإنترنت تسهل البحث وتضم على ما يزيد على خمسمائة صك عالمي وإقليمي ووطني، تستند إلى عدد كبير من الجمعيات الوطنية والحكومات والشركاء الإنسانيين.

٢-٢-٣ يقر جميع أعضاء المؤتمر بأن تحسين الوعي والتوضيح وتطبيق القوانين والقواعد والمبادئ المنطبقة في حالات الاستجابة الدولية للكوارث وتطويرها من شأنها أن تساعد على تسهيل التنسيق وتحسينه، والعمل في التوقيت المناسب، وتحسين نوعية العمل، والمساءلة في أنشطة الاستجابة الدولية للكوارث، ويمكن بالتالي أن تقدم مساهمة كبيرة في حماية كرامة الإنسان في حالات الكوارث.

ويدعو الإجراء المقترح أعضاء المؤتمر إلى الاعتراف "بتحسين الوعي وتوضيح وتطوير القوانين والقواعد والمبادئ" حيث سيؤدي إلى تحسين الاستجابة الدولية للكوارث.

ولذلك، يُبرز عدد كبير من الجمعيات الوطنية عمله لتشجيع تحديث التشريعات التي تحكم مواجهة الكوارث.

وفي ذلك السياق، يشير عدد منها كذلك إلى الجهود الرامية إلى تحديث التشريعات التي تحكم الجمعية الوطنية نفسها ويربط بينها وبين الجهود الرامية إلى نشر القانون الدولي الإنساني.

بادر عدد من الجمعيات الوطنية إلى إبرام اتفاقات أو دخل كطرف بها مع جمعيات مجاورة - على الصعيد الثنائي أو على صعيد إقليمي فرعي - كإطار للمساعدة المتبادلة في حالة وقوع الكوارث. وبالمثل، أبرم بعض الجمعيات الوطنية اتفاقات مع مكونات الحركة لتقديم المساعدات الدولية في حالات الطوارئ. وشارك بعضها أيضاً في إنشاء سلطات محلية ذات صلة وفي التعاون معها وفي تنسيق آليات لإدارة الكوارث الوطنية. وفي هذه الحالة، على سبيل المثال، في جمهورية الكونغو، حيث شاركت الجمعية الوطنية في تنسيق الآلية التي أنشأتها الحكومة، مما شمل أيضاً وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وخبراء قطاعيين بهدف زيادة فعالية إدارة الكوارث.

وعلى صعيد محلي، أفادت نسبة عالية من الجمعيات الوطنية بأنها قد استهلكت أو شاركت في دعوة حكومتها إلى زيادة الاهتمام الذي يولى للقضايا المرتبطة بالقانون الدولي لمواجهة الكوارث. وفي إطار هذا العمل، تعاون بعض الجمعيات الوطنية أيضاً مع منظمات محلية أخرى، ومؤسسات أكاديمية ومنظمات دولية.

وإلى جانب الأنشطة المرتبطة بالمناصرة، نفذت جمعيات وطنية عديدة الاتصالات والتدريب داخل منظماتها، وشجعت على استخدام المعايير (مثل مشروع "سفير") ومدونة السلوك وعملت مع السلطات لإنتاج أدلة جديدة بشأن إدارة الكوارث تركز على القانون الدولي لمواجهة الكوارث، فضلاً عن مشروع "سفير" والمعايير القائمة الأخرى.

ومن بين الحكومات التي قدمت معلومات بشأن هذا البند، يذكر العديد مشاركتها في الآليات الحكومية الدولية لمواجهة الكوارث، وكذلك في سياق إصلاح الأمم المتحدة، وخاصة في الميدان الإنساني.

وفي ما يتصل بالجمعيات الوطنية، كثفت الحكومات في حالات عديدة الجهود الرامية إلى تعزيز آليات التنسيق، على صعيد المؤسسات فضلاً عن توضيح الإطار التشريعي والتنظيمي لإدارة الكوارث محلياً فضلاً عن الصعيد الدولي.

أصدر الاتحاد عدداً من المطبوعات ومواد التدريب وصفحات الحقائق بشأن المعايير الدولية القائمة المتعلقة بالإغاثة في حالات الكوارث. وألقى محاضرات ووفر إحاطات إعلامية وتدريب للجمعيات الوطنية والحكومات والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة فضلاً عن الفرق الأكاديمية وأصحاب المصلحة الآخرين. وأصدرت نشرات إخبارية منتظمة علاوة على خدمة الأخبار الأسبوعية

المتعلقة بقضايا القانون الدولي لمواجهة الكوارث. وكلف أيضاً أو أنتج ما يربو على اثنتي عشرة دراسة مكثفة لحالات نظم قانونية وطنية وتجارب في القضايا القانونية في الكوارث الأخيرة.

وسيحصل المؤتمر الدولي الثلاثون على دراسة شاملة أعدها الاتحاد الدولي للقوانين والثغرات القائمة المستمدة من تلك الدراسات ومن مواد أخرى، بما فيها نتائج الاستبيان العالمي لعام ٢٠٠٦ بشأن القضايا القانونية في الإغاثة الدولية.

٣-٢-٣ تشجيع الدول ومكونات الحركة على العمل معا من أجل ضمان مراعاة وتطبيق القوانين والقواعد والمبادئ المتعلقة بالاستجابة الدولية للكوارث على أكمل وجه ممكن، حيثما يلزم، وكذلك تطبيق التوصيات الواردة في القرار ٦ الصادر عن المؤتمر الدولي الثالث والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن تدابير تعجيل الإغاثة الدولية، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية الطارئة للأمم المتحدة والملحق المرفق به (A/RES/46/182).

وضعت جمعيات وطنية عديدة أنشطتها في سياق العمل مع وكالات الأمم المتحدة وآليات التنسيق مع الأمم المتحدة. وأفادت جمعيات وطنية عديدة عن نتائج إيجابية بشأن تجربتها ونظرت إليها بوصفها فرصة لتعزيز آراء الحركة صوب تطبيق القوانين والقواعد والمبادئ المتعلقة بمواجهة الكوارث - على الصعيد الدولي علاوة على الصعيد المحلي.

وعلى الصعيد المحلي، أبلغت جمعيات وطنية عديدة عن زيادة المشاركة في آليات التنسيق بقيادة الحكومات، التي شملت القطاع الخاص أيضاً في إحدى الحالات.

ومثال على تلك المشاركة الصليب الأحمر الكندي الذي واصل تعزيز مستوى التنسيق مع الحكومة الكندية في مجال الاستجابة الدولية للكوارث. ويواصل الصليب الأحمر الكندي العمل بشكل وثيق مع الحكومة الكندية في استجابة للكوارث الكبرى وإجراء مناقشات إضافية وبشأن نشر وحدة الاستجابة لحالات الطوارئ.

والأداة الأساسية المستخدمة للعمل لتشجيع تطبيق القواعد القائمة، وفقاً لعدد من الجمعيات الوطنية، تمثلت في إنتاج وترويج الوثائق التي أعدت خصيصاً لتقديم توجيه إلى مختلف المشاركين في إدارة الكوارث.

وذكرت حكومات عديدة ممن قدمت معلومات عن مشاركتها في العمليات الحكومية الدولية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، فضلاً عن التوصل إلى اتفاقات متعددة الأطراف بشأن نظم الإنذار المبكر المتبادلة. وفي هذا السياق أبرزت الحكومات أسوة بالجمعيات الوطنية، أهمية إنتاج الوثائق الإرشادية والمعيارية المتعلقة بالقوانين والقواعد والمبادئ المنطبقة التي تحكم مواجهة الكوارث ونشرها بين المشاركين في عمليات الطوارئ.

ووفرت الأمانة دعماً مباشراً للجمعيات الوطنية في تقديم المشورة إلى حكوماتها بشأن سن قانون وطني يتسق مع المعايير الدولية القائمة المتعلقة بالاستجابة الدولية للكوارث.

وعلاوة على حالات الدراسة المذكورة أعلاه، جرى المشاركة أيضاً في تنظيم وتمويل خمسة محافل إقليمية رسمية (في أفريقيا والأمريكتين وآسيا والمحيط الهادي وأوروبا والشرق الأوسط) مع شركاء حكوميين وجمعيات وطنية لفائدة ممثلين رفيعي المستوى في الدول والجمعيات الوطنية والمنظمات الإنسانية الأخرى. وتمثل هدف تلك المحافل في مناقشة قضايا قانونية مشتركة تتعلق بعمليات الإغاثة الدولية في المناطق المتضررة بالكوارث، ودراسة الأطر المعيارية القائمة والمستويات العالمية والإقليمية

والوطنية ووضع التوصيات ذات الصلة. وتتوفر تقارير تلك المحافل على موقع الاتحاد في شبكة الإنترنت وهو: <http://www.ifrc.org/idrl>.

٣-٢-٤ تشجيع الدول على العمل، بالتعاون مع جمعياتها الوطنية ومع الاتحاد الدولي من أجل تنقيح القوانين القائمة لإدارة الكوارث والآليات العملية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لتعزيز التوافق بينها وبين القوانين والقواعد والمبادئ، والمبادئ التوجيهية لو وجدت، ذات الصلة المنطبقة في حالات الاستجابة الدولية للكوارث، وذلك اعترافاً منها بأهمية الدور المستقل المساعد الذي تضطلع به الجمعيات الوطنية إزاء السلطات العامة في توفير الخدمات الإنسانية في حالات الكوارث.

وغالبا ما تقيم الجمعيات الوطنية علاقات وثيقة وبناءة ومشاورات مع السلطات ذات الصلة في سياق استعراض قوانين إدارة الكوارث القائمة والأدوات لعملية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. وعمل بعضها على وجه الخصوص مع حكومته للتوصل إلى ملاحظات بشأن مسودة إرشادات الاتحاد لتيسير وتنظيم الإغاثة الدولية ومساعدات الانتعاش على الصعيد المحلي.

وتشدد الحكومات، أسوة ببنود أخرى، على امتثالها للضوابط التي اعتمدت في عمليات حكومية دولية، بما فيها الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ وآليات الاتحاد الأوروبي وقرارات الأمم المتحدة. وقدم عدد قليل من الحكومات معلومات أشارت بوضوح إلى العمل مع جمعياتها الوطنية.

٣-٢-٥ تشجيع الدول التي لم تفعل ذلك بعد على النظر في الانضمام إلى اتفاقية تامبيرري بشأن توفير موارد الاتصالات السلكية واللاسلكية لأغراض التخفيف من أثر الكوارث وعمليات الإغاثة من أجل تسهيل الاستخدام الفعال لوسائل الاتصال في عمليات الإغاثة في حالات الكوارث والطوارئ. كما تنفذ الدول أيضا، عند الاقتضاء، القرارات ذات الصلة من قرارات كل من المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، والأمم المتحدة بشأن استخدام الاتصالات في حالات الكوارث، وكذلك بشأن نفاذ العاملين في مواجهة وتخفيف الكوارث وحمايتهم.

وتتناول المهمة ٣-٢-٥ الدول فقط، ولكن عدداً قليلاً نسبياً منها قدم معلومات مجددة بشأن الخطوات التي اتخذت للتنفيذ أو التي تجري دراستها في هذا الصدد. وقدم عدد من تلك الحكومات معلومات تبين بأنها فعلا أطرافاً في اتفاقية تامبيرري، وبعضها بصدد الانضمام إليها وبيّنت حكومات عديدة بأنها تعمل مع الجمعيات الوطنية على إنشاء نظم للاتصالات اللاسلكية في حالات الطوارئ.

وعلى الرغم من أن بعض الجمعيات الوطنية لم يرد في هذا السياق، لكنه أحاط علماً بالتعاون مع السلطات بشأن الاتصالات اللاسلكية في حالات الطوارئ، أو أنه أقام نظمه الخاصة به. ويتمثل الفارق في ذلك بالصليب الأحمر الإكوادوري، الذي أحاط علماً بأن الأكوادور ليست طرفاً في اتفاقية تامبيرري بينما سهلت أندية هواة الاتصالات اللاسلكية في حالات الطوارئ.

وبينما لا يُعنى الاتحاد الدولي وأمانته مباشرة بهذا الفصل، فإنه شجع على إيلاء الاهتمام باتفاقية تامبيرري والمصادقة عليها في اجتماعاته ودوراته التدريبية ومحافله الإقليمية وعبر المطبوعات، فضلاً عن تخصيص فصل في موقع على شبكة الإنترنت.

٢-٢-٣ سوف يواصل الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية قيادة الجهود التعاونية، التي تشارك فيها الدول والأمم المتحدة وغيرها من الأجهزة ذات الصلة، في تنفيذ أنشطة البحث والدعم النشط التي تتصل بتجميع القوانين والقواعد والمبادئ المنطبقة على الاستجابة الدولية للكوارث. ويشمل ذلك تعيين أي احتياجات واضحة من حيث الإطار القانوني والتنظيمي، ووضع نماذج وأدوات ومبادئ توجيهية للاستخدام العملي في أنشطة الاستجابة الدولية للكوارث. كما يشمل رفع الوعي بشكل فعال بالقوانين والقواعد والمبادئ المنطبقة على الاستجابة الدولية للكوارث، ونشرها وتوضيحها وتطبيقها، عند الاقتضاء، وكذلك الإرشادات التي تطبقها الدول والمجتمع الدولي على جميع المستويات. وسيقدم الاتحاد الدولي تقريراً مرحلياً عن التقدم المحرز إلى المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر عام ٢٠٠٧.

وعملت الجمعيات الوطنية بالتعاون مع الأمانة أو بمفردها، بشكل نشط مع حكوماتها في جهودها الرامية إلى تحديد الثغرات في الإطار القانوني والتنظيمي وفي التشجيع على الوعي بها وتطبيقها.

وفي حالات عديدة، اضطلعت الجمعيات الوطنية بذلك في سياق وضع السياسات الحكومية الرسمية أو العمليات التشريعية التحضيرية، بينما قام بعضها الآخر بالدخول في مناقشات وحوارات مستمرة مع السلطات بشأن القضية ذاتها. وفي حالة جمعية وطنية واحدة، أدرجت البنود التي يشملها هذا البند قد في سياق التحضير لمؤتمر كوبي عام ٢٠٠٥.

وثمة جمعيات وطنية أخرى ترى أفضل فرصة لتعزيز الوعي عن طريق جزء من أنشطتها الواسعة للنشر، كما فعل الصليب الأحمر التشادي عندما استخدم متطوعيه للنشر السلمي والمبادئ الأساسية أو الهلال الأحمر العراقي الذي أدرج جهود زيادة الوعي في أنماط أنشطة الحصر والتنفيذ المستخدمة وفي تقديم الخدمات إلى المجتمعات المحلية.

وعلى أساس البحوث التي يجريها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمشاورات المستفيضة مع أصحاب المصلحة، وخاصة المحافل الإقليمية، فقد وضع مجموعة من مسودات "إرشادات بشأن تيسير وتنظيم الإغاثة الدولية للكوارث والمساعدة على الانتعاش الأولي على الصعيد المحلي" التي ستقدم إلى المؤتمر الدولي الثلاثين كيما يعتمدها إلى جنب الشروح غير الرسمية. وتجمع إرشادات المعايير الدولية القائمة المتصلة بمعظم الجوانب المشتركة للمشكلة القانونية في العمليات الدولية وتستخدم بمثابة أداة للحكومات التي تدرس سن قوانين لإدارة الكوارث الوطنية.